

فمنه الأوجب كعيب وخلف شرط ويجوز بيع كل عين متصفة
بأمران فلا يجوز بيع مكاتب بغير رضاه لتعلق حق العتق
به ولا بيع أم ولولذلك للمنفعة كما سياتي في بابها وولدها
قياساً عليها ولا بيع لحم أضعية لظاهر قوله تعالى فكلوا
منها وأطعموا القانع والمعتر ولا بيع الموقوف لأنه غير مملوك
ولا بيع العجوة عن سلمه حراً أو شرعاً كما لطير غير النحل
في الهوى ولا بيع المهر من بعد قبضه بلا إذن لتعلق حق
المرهون به واستثنائها الأصل للموقوف من العين منتقداً ^{المملوك} **ويك**
المبيع في زمن الثمار أي خيار المجلس أو الشرط لمن التردده
من العاقدين لتفوق تصرفه فيه **وموقوف** إن كان لهما
فإن تم البيع بأن أنه المشتري من العتد والأفلساب
لأن البيع سبب ملك المشتري إلا أن الخيار مانع من الجزم
به فوجب التردد إلى آخر الأمر ويصوّر كون خيار المجلس
لأحدهما دون الآخر بأن يختار الآخر لزومه أو يفارق
أحدهما مكرهاً أو يملك الآخر من خروجه عنه ولم يخرج حيث
حكم بملك المبيع لأحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث وقت
وقت ملك الثمن **باب** **التسليم** هو آوئي
من قوله باب بيع الصفات وهو السلم لأن بيعها لا يتخصر
في السلم كما عرف والسلم ويقال له السلف بيع موصوف
في الذمة بلفظ السلم ونحوه والأصل فيه قبل الإجماع قوله
تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بآية تتولت في السلم

وفي التعليق عليها حالة الوقوع وتعبيري بما ذكره ولو من
حصص فيما ذكر ومن علق للملافة نعمة وقع بوجه دعواً عملاً
بمتضى اللفظ إلا في أربع صور **فما إذا وقع التعليق والصفة**
أو أحدهما في غير النكاح كان يقول لأجنبية إن دخلت الدار
فانت طالق ونظمت بطلان نكاحها أو بعود أو بقول الزوج
إن دخلت الدار فانت طالق فأباحت نكاحها فلا يقع النكاح
ولا يثبت على المحل وقد قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا
بعد نكاح رواه الترمذي وصحة **أو أحدهما في نكاح**
آخر كان يقول للزوجه إن دخلت الدار فانت طالق فأباحت
نكاحها فنظمت فلا يقع لارتفاع النكاح الذي علق فيه
ولا يقع الطلاق المعلق بصفة بدون وجودها إلا في صور
أن يعلق طلاقاً بزوجها أو بغيرها أو بغيرها ولا يراه
أحد لكن تم عدد الشهر أو يقول لها أنت طالق أمس **وفيما**
يجوز أو لرضا فلان أو طلاقاً حسنه قبضه أو يقول لمن
لا سنة لها ولا بدعة كائنة أنت طالق المسنة أو أنت طالق
للبدعة فيقع في الحال في الجميع أما في الأولين فلأن العرف
يجعل بوليها الهلال على العلم بخلاف رويها زيداً مثلاً فقد
يكون العرض زجرها عن زواجه وأما في الثالثة فلما فاة
الإسناد إلى الماضي ظاهر القوط وأما في الرابعة والأخيرة
فجاء على التعليق وأما في الخامسة فليست بالوصف من
تيلعون ويبقى أصل الطلاق وفي استثناء هذه الصور